



## الخطة الاستراتيجية الخمسية

2030- 2026

(خطة التعافي والتحول الاستراتيجي)

## الفهرس

- 1 ..... كلمة السيدة / محافظ بنك السودان المركزي
- 2 ..... مرتكزات الخطة - دواعي الإعداد - مراحل الإعداد
- 3 ..... سيناريوهات الخطة
- 4 ..... الهوية الاستراتيجية - القيم المؤسسية - الأهداف الاستراتيجية
- 5 ..... المحور الأول الاستقرار النقدي
- 7 ..... المحور الثاني الحوكمة المؤسسية والتميز المؤسسي
- 9 ..... المحور الثالث تعزيز وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية
- 11 ..... المحور الرابع الشمول المالي
- 13 ..... المحور الخامس التحول الرقمي
- 15 ..... المحور السادس إصلاح المؤسسات المالية

## كلمة السيدة/ محافظ بنك السودان المركزي

في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها وطننا العزيز السودان، وما أفرزته الحرب من تحديات جسيمة على المستويات الاقتصادية والمالية والمصرفية، تأتي هذه الاستراتيجية بوصفها استجابة وطنية واعية، وجهداً مؤسسياً منظماً، يهدف إلى إعادة بناء الدور المحوري للجهازين المصرفي والمالي في دعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز التعافي، وتمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر صلابة.

أعدت هذه الاستراتيجية في سياق بالغ التعقيد، اتسم بعدم اليقين، وتراجع الثقة، وتآكل الموارد، واختلال التوازنات الكلية. وبالرغم من ذلك حرص بنك السودان المركزي من خلال فرق عمله المتخصصة، وبمشاركة واسعة من أصحاب المصلحة، على أن تكون هذه الوثيقة نتاجاً لعمل علمي دؤوب، وتحليل واقعي عميق، يستند إلى تشخيص دقيق للتحديات، واستلهام وإع للتجارب الدولية، مع مراعاة خصوصية الواقع السوداني ومتطلباته الفريدة في مرحلة ما بعد الحرب.

إن هذه الاستراتيجية لا تمثل مجرد إطار نظري أو وثيقة تخطيطية تقليدية، بل هي خارطة طريق عملية، تراعي تدرج التعافي، وتتبنى منهج التخطيط بالسيناريوهات، وتوازن بين ضرورات الاستقرار المالي ومتطلبات النمو، وبين الحيلة الرقابية والحاجة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، لا سيما في القطاعات الإنتاجية والتمويل الصغير والأصغر وصولاً لتحقيق الشمول المالي.

تعتبر الاستراتيجية عن عمق إيمان البنك المركزي بأن الإصلاح المصرفي والمالي هو ركيزة أساسية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، وأن تعزيز الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتطوير الأدوات والسياسات، وتحسين كفاءة المؤسسات المالية، تمثل جميعها عناصر لا غنى عنها لضمان استدامة التعافي وحماية حقوق المودعين وتعزيز الثقة في النظام المصرفي والمالي.

وإذ نضع هذه الاستراتيجية بين أيديكم، فإننا نؤكد التزام البنك المركزي الكامل بمتابعة تنفيذها، وتقييم نتائجها، وتحديثها كلما اقتضت الظروف، إدراكاً منا بأن مرحلة ما بعد الحرب تتطلب مرونة عالية، وتعاوناً وثيقاً بين جميع مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي والمالي، بروح المسؤولية الوطنية والشراكة الصادقة.

نسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه خير السودان، وأن تكون هذه الاستراتيجية خطوة جادة على طريق التعافي والاستقرار والنماء، وبداية لمرحلة جديدة يستعيد فيها الجهاز المصرفي والمالي دورهما الحيوي في خدمة الوطن والمواطن. والله ولي التوفيق.

**آمنة ميرغني حسن التوم**

**محافظ بنك السودان المركزي**

**31 ديسمبر 2025م**



## تمهيد:

أعدت الخطة الاستراتيجية الخمسية لبنك السودان المركزي (خطة التعافي والتحول الاستراتيجي) (2026-2030م) في ظل تعرض السودان لظروف الحرب، والتي أثرت سلباً على قطاعات الاقتصاد الكلي بشكل عام وعلى القطاعين المصرفي والمالي بصفة خاصة، وأدت إلى تدمير وتخريب القطاعين.

يضطلع بنك السودان المركزي بمسؤولية إعادة بناء الثقة من خلال تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتوجيه القطاعين المصرفي والمالي، نحو مسار تعافٍ تدريجي يفضي إلى تحول مؤسسي رقي وشامل. وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى وضع خارطة طريق تنفيذية تمتد لخمس سنوات (2026-2030)، تتسم بالمرونة في بيئة غير مستقرة مع رؤية مستقبلية للتحول، بما يعزز استقلالية البنك المركزي ودوره في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

## أولاً: أهم مرتكزات الخطة الاستراتيجية للبنك لضمان نجاحها وهي

1. تعزيز الاستقلالية المؤسسية والسيادية لبنك السودان المركزي.
2. تعزيز الاستمرارية المؤسسية.
3. تعزيز دور البنك كبنك للحكومة.
4. ترتيبات وسياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي.
5. بناء القدرات المؤسسية والحوكمة.
6. تعزيز العلاقات الداخلية والخارجية.
7. تعزيز الشمول المالي.
8. التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية التقنية.
9. إصلاح وإعادة بناء القطاعين المصرفي والمالي.
10. تحديث الإطار القانوني والتشريعي.
11. رفع الإنتاجية الوطنية ودعم القطاعات الإنتاجية

## ثانياً : أبرز الدواعي لإعداد الخطة الاستراتيجية تتمثل في :

1. وجود منهج علمي لإعادة بناء المنظومة المصرفية والمالية لفترة ما بعد الحرب.
2. تزايد المخاطر النقدية والمالية مما يتطلب تنسيق استراتيجي محكم.
3. تطوير قدرات بنك السودان المركزي لقيادة التعافي الاقتصادي.
4. تقوية وتحقيق تكامل العلاقات الداخلية والخارجية.
5. تعزيز الشمول المالي واستعادة الثقة في النظامين المالي والمصرفي
6. مواكبة التحول الرقمي لتعزيز الكفاءة التشغيلية.
7. تحقيق الإصلاح المصرفي والمالي.

## ثالثاً: منهجية ومراحل إعداد الخطة الاستراتيجية :

- تتضمن الخطة الاستراتيجية (2026-2030م) ستة أهداف استراتيجية، وثلاثين هدفاً عاماً ومائة وخمسين مبادرة وهدفاً تشغيلياً وتتمثل منهجية ومراحل إعداد الخطة الاستراتيجية في الآتي:
- 1.مراجعة وتقييم الخطط الاستراتيجية (2012-2016م)

2. إعداد دراسة استطلاعية للتجارب والخطط الاستراتيجية لبعض البنوك المركزية حول العالم.
3. عقد ندوات ومنتديات توعوية للعاملين ببنك السودان المركزي، ومناقشة دورهم في إعداد الخطة الاستراتيجية.
4. إعداد تحليل بيئي للبيئة الداخلية والخارجية لبنك السودان المركزي، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه عمل بنك السودان المركزي باستخدام المنهج التحليلي.
5. جمع وتحليل مقترحات الأهداف التشغيلية والمبادرات من الإدارات العامة والفروع ببنك السودان المركزي.
6. تحديث رؤية ورسالة بنك السودان المركزي، وتحديد القيم المشتركة.
7. إعداد مسودة الخطة الاستراتيجية لبنك السودان المركزي (2026-2036).
8. إجازة المسودة من مديري عموم الادارات العامة والفروع.
9. إجازة المسودة بواسطة الإدارة العليا ببنك السودان المركزي.
10. موافقة مجلس إدارة بنك السودان المركزي على الخطة الاستراتيجية.
11. إطلاق الخطة الاستراتيجية

#### رابعاً: سيناريوهات الخطة :

اعتمدت الخطة على منهج التخطيط بالسيناريوهات المرنة ، بحيث تغطي ثلاثة سيناريوهات (ويتم مراجعة السيناريوهات كل ستة أشهر لضبط المبادرات والسياسات بما يتلاءم مع الواقع) وهي :

السيناريو	شرح السيناريو	فروض المرحلة
 التعافي البطيء	استمرار بيئة ما بعد الحرب ومحدودية الموارد.	استمرار هشاشة الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وضعف الموارد
 التعافي المتوازن	تحسن تدريجي في الاستقرار السياسي والاقتصادي.	يفترض تحسناً تدريجياً، دعماً دولياً محدوداً، واستقراراً نسبياً.
 الانطلاق	تحسن بيئة الاستثمار والمساعدات الخارجية	يفترض استقراراً سياسياً سريعاً، دعماً دولياً قوياً، وتدفقات موارد.

#### خامساً: الهوية الاستراتيجية

تغير بيئة الأعمال وظروف الحرب مع المتغيرات والتطورات العالمية استدعى تغير الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية، وذلك على النحو التالي :

##### 1. الرؤية :

نحو نظام نقدي ومالي رقمي شامل ومستقر، يسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

##### 2. الرسالة:

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي عبر سياسات فعّالة، ومؤسسات مالية ومصرفية قوية، وبنية رقمية مبتكرة، وشراكات محلية ودولية داعمة للتعافي والتنمية.

### 3. القيم المؤسسية:

- النزاهة والشفافية: في اتخاذ القرارات وإدارة الموارد.
- الشراكة والتكامل: داخليًا وخارجيًا لضمان تناسق وتناغم المنظومة الاقتصادية والمالية.
- الابتكار والتحول الرقمي: كأداة رئيسية لتعزيز الكفاءة والمساءلة.
- الاستدامة والمسؤولية: في رسم السياسات وحماية النظام المالي والمصرفي.
- التعلم و المرونة: في التعامل مع الأزمات والمستجدات.

### سادساً: الأهداف الاستراتيجية والفرعية والمبادرات للخطة:

أطلق بنك السودان المركزي خطته الاستراتيجية الخمسية (2026م-2030م)، وتتمثل أهدافها الاستراتيجية في ستة أهداف تتوافق مع المهام والاختصاصات للبنك المركزي والتي وردت في قانون بنك السودان المركزي لسنة (2002 تعديل 2012م) المادة (8 أ) "اختصاصات المجلس وسلطاته -تنظيم سياسة البنك بما يحقق أغراضه، وإدارة شؤونه العامة وأعماله على أسس سليمة"، بينما الأهداف العامة ثلاثين هدفاً، والأهداف التشغيلية والمبادرات مائة وخمسين مبادرة وهدفاً تشغيلياً.

### (أ) الأهداف الاستراتيجية للخطة:

تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني.



تحقيق التميز المؤسسي من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية والمساءلة.



تعزيز وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.



تحقيق شمول مالي فعال يضمن وصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.



تبني وتنفيذ التحول الرقمي في البنك المركزي والجهاز المصرفي لتعزيز الكفاءة والابتكار



تنفيذ برامج هيكلية وإصلاح للمصارف والمؤسسات المالية بما يضمن متانتها وفعاليتها في دعم النظام المصرفي.



### (ب) الأهداف العامة والتشغيلية والمبادرات:



# المصور الأول الاستقرار النقدي والمالي

المبادرات والاهداف التشغيلية	الهدف العام
<p>1. خفض معدل التضخم تدريجياً إلى مستويات مستقرة (رقم ثنائي) بنهاية 2030م. وخفض معدل نمو الكتلة النقدية.</p> <p>2. تطوير واستحداث أدوات نقدية فعالة لامتناع السيولة الفائضة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوح، الاحتياطي النقدي القانوني، أدوات كبح جماح التضخم المستحدثة مثل "صكوك الذهب، العملات الرقمية، صكوك قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، محافظ السلع الأساسية لتحقيق استقرار الأسعار والحد من المضاربات ، مع تشجيع التمويل بصيغة المشاركة).</p> <p>3. ضبط الاستدانة الحكومية من البنك المركزي، بحيث لا تتجاوز الاستدانة ماورد في قانون البنك المركزي ( 15% من إجمالي الإيرادات المتوقعة بالموازنة المجازة) على أن يتم السداد خلال الربع الأول من العام الذي يليه حسب الاتفاقات التي تتم بين البنك المركزي ووزارة المالية.</p> <p>4. المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عبر زيادة موارد النقد الأجنبي وترشيد الطلب عليه.</p> <p>5. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص</p>	<p>1. تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المستدام.</p>
<p>1. تنفيذ إدارة لاحتياطيات النقد الأجنبي بما يحقق الأمان، السيولة، والعائد.</p> <p>2. تنوع مصادر الاحتياطيات عبر الذهب من خلال إصدار صكوك الادخار الذهبية، صكوك المضاربة في الذهب ، واستقطاب تحويلات العاملين بالخارج، منح عائد مجزي للصادرات.</p> <p>3. توسيع شبكة مراسلي بنك السودان المركزي .</p> <p>4. إنشاء آلية إنذار مبكر لإدارة والتنبؤ بتقلبات سوق النقد الأجنبي، وتخفيف مخاطره.</p> <p>5. تعزيز التعاون الإقليمي وتسوية العمليات التجارية بالعملات الوطنية مع الدول الاستراتيجية في مجال التبادل التجاري ، و تفعيل خطوط تمويل ثنائية.</p>	<p>2. تحسين الاحتياطيات الأجنبية وادارتها.</p>

<p>1. توحيد الهدف بين البنك المركزي ووزارة المالية والوزارات الأخرى ذات الصلة.</p> <p>2. تفعيل لجان التنسيق الدائمة بين البنك المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ، لتوحيد التوقعات الكلية في إعداد الموازنات العامة وخطط السياسة النقدية.</p> <p>3. ربط السياسة الاقتصادية الكلية بمستهدفات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم.</p> <p>4. بناء قاعدة بيانات مالية-نقدية مشتركة تدعم اتخاذ القرار المتكامل.</p> <p>5. تحديث أداة "تقييم الأثر المالي-النقدي المشترك" لتقدير آثار كل سياسة على الأخرى.</p>	<p>3. تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية</p>
<p>1. أتمتة العمل بإدارة الإحصاء واستخدام أنظمة الكترونية لإعداد التقارير.</p> <p>2. إعداد الإحصاءات النقدية وفق أحدث المنهجيات الإحصائية وتحسين نظم رصد أسعار السلع والخدمات بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات المعنية.</p> <p>3. تصميم نموذج اقتصادي كلي للبنك المركزي، لتطوير العمل في النمذجة الاقتصادية،</p> <p>4. بناء القدرات في مجالات التحليل الاقتصادي والاقتصاد القياسي.</p> <p>5. استخدام نسخة خاصة بالبنك المركزي من برامج الذكاء الاصطناعي، في التنبؤ بالاتجاهات النقدية والمالية.</p>	<p>4. تحسين جودة الاحصاءات النقدية واحصاءات القطاع الخارجي وتطوير التنبؤ ببيانات هذه الاحصاءات.</p>
<p>1. توفير مخزون كافٍ من العملة الورقية والمعدنية حسب التركيبة الفئوية المثلى لتلبية احتياجات الاقتصاد القومي.</p> <p>2. إدخال تقنيات حديثة في الطباعة لمكافحة التزييف والتزوير لتأمين وسلامة العملة الوطنية.</p> <p>3. زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة العملة، وذلك بتوفير النقل الآمن واختيار مستوعبات تخزينية مناسبة.</p> <p>4. تفعيل سياسة العملة النظيفة ونشر ثقافة الاستخدام الصحيح للعملة.</p> <p>5. حث المصارف على تجويد عملية عد وفرز ونظافة الأوراق النقدية.</p>	<p>5. إدارة فاعلة للعملة الوطنية بما يحقق الاستقرار النقدي</p>



المحور الثاني  
الحوكمة المؤسسية  
والتميز المؤسسي

المبادرات والاهداف التشغيلية	الهدف العام
<p>1. تطوير وتطبيق الهياكل التنظيمية والوظيفية والدلائل التنظيمية وما يترتب عليها من مهام وإجراءات وتنظيم وتطوير الأدوات الإدارية وسياسات العمل.</p> <p>2. ضمان دقة وملاءمة اللوائح والمنشورات والأنظمة مع المتطلبات والمعايير الحديثة من خلال تحليل الفجوات وتقديم التوصيات اللازمة للإدارات المعنية</p> <p>3. تطوير دليل حوكمة مؤسسية يحدد الأدوار والمسؤوليات وخطوط السلطة والإبلاغ، وإطار لقياس نضج الحوكمة ومؤشراتها المؤسسية سنوياً.</p> <p>4. إنشاء لجان حوكمة متخصصة (لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة الاستراتيجية).</p> <p>5. اعتماد آلية الكترونية لإدارة القرارات ومتابعتها (نظام حوكمة رقمية). وتطبيق معايير أمن المعلومات والحوكمة على جميع الأنظمة الإلكترونية المملوكة للإدارة العامة للموارد البشرية.</p>	<p>1. بناء إطار حوكمة مؤسسية شامل يشمل الهيكل التنظيمي، الصلاحيات، وآليات اتخاذ القرار.</p>
<p>1. ترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي وتصميم وتنفيذ نظام KPIs متكامل يربط بين أداء الإدارات ، والموظفين ، والخطة الاستراتيجية.</p> <p>2. تطوير نظام موحد ومتكامل لتخطيط موارد المؤسسة (ERP System) يربط جميع الإدارات ذات الصلة.</p> <p>3. إنشاء لوحة قيادة رقمية Dashboard لعرض مؤشرات الأداء في الوقت الفعلي.</p> <p>4. إطلاق برنامج توعوي داخلي لتعزيز ثقافة الأداء والنتائج ، وربط نتائج الأداء بالمكافآت والترقيات لضمان الحوافز الإيجابية.</p> <p>5. تنفيذ تقييم نصف سنوي وشامل للأداء المؤسسي والفردي.</p>	<p>2. تطوير نظام متكامل لإدارة الأداء المؤسسي والفردي</p>
<p>1. تهيئة بيئة العمل وتقديم الدعم والمساندة لتوفير الخدمات اللازمة لإدارات وفروع بنك السودان المركزي.</p>	<p>3. تهيئة بيئة العمل وتعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية وفق أفضل الممارسات الدولية.</p>

<p>2. إعداد ونشر تقارير دورية حول الأداء المالي والتشغيلي للبنك المركزي.</p> <p>3. تطوير سياسة إفصاح مؤسسي تتضمن معايير النزاهة والوصول للمعلومات.</p> <p>4. تحديث نظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل وفق المعايير الدولية .</p> <p>5. تشجيع الانضمام إلى مبادرات إقليمية ودولية بما يعزز الشفافية</p>	
<p>1. تنمية ورفع كفاءة العنصر البشري، و المحافظة على الكوادر من خلال تحقيق أعلى درجات الرضا الوظيفي.</p> <p>2. إعداد القياديين وتأهيلهم لقيادة البنك بفعالية وتحقيق أهدافه الاستراتيجية وإطلاق مبادرة "قائد المستقبل" لإعداد كوادر قادرة على قيادة التحول الرقمي والمؤسسي وإدارة التغيير.</p> <p>3. اعتماد نظام لإدارة الكفاءات وربطها بمسارات التطور الوظيفي، وتحسين كفاءة وفعالية قدرات العاملين عبر ربط التدريب بتقييم الأداء والمسار الوظيفي عبر المنظومة الالكترونية للموارد البشرية.</p> <p>4. تطبيق برامج الإرشاد الوظيفي لتأهيل القيادات الصاعدة.</p> <p>5. تطوير أساليب إنجاز العمل بفتح نافذة لاستلام وتقييم مقترحات العاملين بالصورة التي تشجع الابتكار، وتمكّن من تحقيق الأهداف المخططة للبنك.</p>	<p>4. تنمية ورفع كفاءة العنصر البشري وتطوير قدرات القياديين والموظفين في مجال القيادة والتحول والابتكار المؤسسي</p>
<p>1. تعزيز النظام المؤسسي ليقوم على التواصل الفعال وتبادل المعرفة بين الوحدات الإدارية لضمان تنفيذ الأهداف بكفاءة وفعالية.</p> <p>2. تطوير منصة رقمية مركزية لإدارة المعرفة والمستندات المؤسسية، وضع نظام لتوثيق الدروس المستفادة من المشاريع والعمليات الاستراتيجية.</p> <p>3. إنشاء سياسة لإدارة المعرفة تشمل جمعها، تنظيمها، وتحديثها المستمر.</p> <p>4. تطوير نظام إلكتروني لأرشفة وحفظ المستندات والوثائق بصورة تضمن السرية، وسهولة وسرعة ودقة عمليات الحفظ والاسترجاع، وتلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبنك.</p> <p>5. تشجيع الممارسات المعرفية مثل مجتمعات التعلم والندوات والمنديات وحلقات النقاش الداخلية.</p>	<p>5. بناء نظام لإدارة المعرفة المؤسسية والتوثيق</p>



# المحور الثالث تعزيز وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

المبادرات والاهداف التشغيلية	الهدف العام
<p>1. استكمال إنشاء اللجان القطاعية بين الإدارات ذات الصلة ومنحها صلاحيات استراتيجية .</p> <p>2. تطوير نظام متابعة الكتروني لتتبع مؤشرات الأداء والمبادرات عبر الإدارات.</p> <p>3. تطبيق آلية "اجتماعات التكامل الشهري" بين الإدارات التنفيذية لتبادل المستجدات والتحديات المشتركة.</p> <p>4. إطلاق برنامج "بيت الخبرة الداخلي" لتبادل المعرفة والخبرات بين الإدارات.</p> <p>5. إعداد دليل إجراءات العمل التكاملية لتوضيح أدوار ومسؤوليات الإدارات في تنفيذ السياسات.</p>	<p>1. تعزيز التنسيق الداخلي بين إدارات البنك المركزي</p>
<p>1. تأسيس منتدى مصرفي ومالي دوري للبنك المركزي والمصارف والمؤسسات المالية للمناقشة والتفكير حول القضايا المصرفية والمالية.</p> <p>2. إطلاق منصة تشاور في إلكترونية لاستقبال مقترحات وملاحظات المصارف والمؤسسات المالية، على التعليمات والمنشورات.</p> <p>3. تطوير آلية "نقاط الاتصال المصرفية والمالية" لتسهيل التواصل بين إدارات البنك المركزي ووحدات المصارف ، والمؤسسات المالية.</p> <p>4. تنفيذ برنامج شراكة مصرفية ومالية وطنية لدعم الابتكار والتمويل المسؤول.</p> <p>5. إجراء استطلاعات نصف سنوية لقياس مستوى رضا المصارف والمؤسسات المالية عن تعاملها مع البنك المركزي.</p>	<p>2. تعزيز العلاقة مع الجهاز المصرفي والمالي المحلي</p>
<p>1. تفعيل التواصل بين البنك المركزي والحكومة و القطاعين العام والخاص.</p> <p>2. إعداد تقارير اقتصادية مشتركة لدعم اتخاذ القرار الحكومي في قضايا الاقتصاد الكلي.</p> <p>3. توقيع مذكرات تفاهم للتعاون الفني وتبادل البيانات مع الهيئات الوطنية ذات الصلة (الإحصاء، الضرائب، الجمارك).</p>	<p>3. تعزيز العلاقة مع الحكومة والجهات الوطنية</p>

<p>4. إطلاق برنامج "خبراء وطنيون" لتمثيل البنك المركزي في اللجان الخارجية.</p> <p>5. تطوير نظام تبادل بيانات مؤسسي آمن يربط البنك المركزي بالجهات الوطنية الاستراتيجية.</p>	
<p>1. استعادة العلاقات الرسمية مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) تدريجياً.</p> <p>2. تفعيل عضوية البنك المركزي في التجمعات الإقليمية ( البنك الافريقي للتنمية ، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية جدة).</p> <p>3. استقطاب برامج دعم فني وبناء قدرات من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين، وتطوير استراتيجية شراكات دولية فنية ومالية لدعم الإصلاح النقدي والرقابي.</p> <p>4. رفع كفاءة إدارة سياسات وإجراءات الدين الخارجي ، وبناء إطار مؤسسي وحوكيمي متكامل لإدارة الدين الخارجي، للوصول الى قاعدة بيانات موثوقة وشاملة تعكس الموقف الحقيقي للدين الخارجي للسودان ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات ذات الصلة.</p> <p>5. تعزيز كفاءة واستدامة إدارة الدين الخارجي بما يدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، و يؤهل السودان للاستفادة من مبادرات الإعفاء وإعادة الهيكلة وفق متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).</p>	<p>4. إعادة بناء العلاقات الدولية</p>
<p>1. تفعيل عمل إدارة الاتصال المؤسسي المنشأة حديثاً بالبنك المركزي.</p> <p>2. إعداد استراتيجية تواصل داخلي وخارجي تضمن اتساق الرسائل الإعلامية.</p> <p>3. إطلاق بوابة إعلامية تفاعلية للبنك المركزي تنشر الأخبار، التقارير، والمستجدات اليومية.</p> <p>4. تدريب المتحدثين الرسميين ومديري عموم الإدارات والفروع على مهارات التواصل والإعلام الاقتصادي.</p> <p>5. تطوير نظام إنذار إعلامي مبكر (Media Early Warning System) لرصد الشائعات والمعلومات المضللة والاستجابة السريعة لها.</p>	<p>5. بناء نظام اتصال مؤسسي فعال</p>



# المحور الرابع الشمول المالي

المبادرات والأهداف التشغيلية	الهدف العام
<p>1. قيادة بنك السودان المركزي للجهود الوطنية لإتاحة الوصول المستدام إلى الخدمات المصرفية والمالية، ورفع معدلات الشمول المالي في السودان.</p> <p>2. تنسيق عملية صياغة الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.</p> <p>3. القيام بدور الرصد والمتابعة لضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتأكد من الالتزام بجميع الضوابط المتعلقة بها.</p> <p>4. تعزيز الشمول المالي الرقمي لتوسيع الوصول للخدمات المالية.</p> <p>5. إصدار وتطوير السياسات والأطر والضوابط الداعمة للشمول المالي.</p>	<p>1. تعزيز الشمول المالي، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية</p>
<p>1. زيادة أعداد مؤسسات التمويل الأصغر لتيسير وصول التمويل للفئات المستهدفة.</p> <p>2. تبسيط متطلبات فتح الحسابات وتبني "اعرف عميلك المبسط (Simplified KYC)".</p> <p>3. المساعدة في إنشاء مصادر تمويل متنوعة ، عبر قيام صناديق استثمارية بالتعاون مع سلطة سوق رأس المال، لدعم الوصول المالي للفئات منخفضة الدخل وتنوع التمويل.</p> <p>4. تعضيد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والتمويل الأخضر عبر المبادرات المناسبة.</p> <p>5. برنامج الربط بين المشروعات الصغيرة وسلاسل القيمة الكبرى (Value Chain Integration)</p>	<p>2. تعزيز دور التمويل الاصغر والصغير والمتوسط لدعم التنمية الاقتصادية وإشمال الشرائح الضعيفة والمستبعدة مالياً بصورة فعالة وأمنة.</p>

<p>1. تعزيز الثقافة المالية ونشر الوعي المالي وتبسيط المفاهيم للفئات المستهدفة.</p> <p>2. إطلاق مبادرة " التثقيف المالي في التعليم العام " ضمن المناهج المدرسية.</p> <p>3. تطوير منصة الكترونية للتوعية المالية.</p> <p>4. رفع وتطوير القدرات في مجال الثقافة المالية والرقمية.</p> <p>5. تأصيل وتقوية مبادئ حماية مستخدمي الخدمات المالية من خلال تطوير وتطبيق آليات فعالة تضمن الشفافية والعدالة وتعزز كفاءة عمليات متابعة وحل شكاوى العملاء.</p>	<p>3. نشر وتعزيز الثقافة المالية والرقمية ، وتأصيل مبادئ حماية مستخدمي الخدمات المالية</p>
<p>1. دعم برامج التحول الرقمي واستخدام التقنيات المالية والرقمية في قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.</p> <p>2. تأسيس مختبر الابتكار المالي (Financial Inclusion Innovation Lab).</p> <p>3. تنظيم مسابقات سنوية للابتكار في الخدمات المالية للفئات الضعيفة (الهشة).</p> <p>4. إطلاق برنامج شراكات مع شركات FinTech لتطوير حلول موجهة للريف.</p> <p>5. إنشاء منصة وطنية لتبادل البيانات بين الجهات المالية لتعزيز الابتكار.</p>	<p>4. تشجيع ورعاية الابتكار فيما يتعلق بإدماج التقنيات الحديثة في القطاع المالي</p>
<p>1. إنشاء وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الدولية والإقليمية الداعمة للشمول المالي.</p> <p>2. تعزيز العلاقات القائمة والانضمام إلى التحالفات الإقليمية والعالمية للشمول المالي والابتكار.</p> <p>3. تطوير مؤشرات وطنية لقياس الشمول المالي بالتعاون مع الجهات الإحصائية.</p> <p>4. إصدار تراخيص تنظيمية خاصة بالمؤسسات المالية الرقمية الصغيرة (Micro-FinTechs).</p> <p>5. بناء قاعدة بيانات متكاملة للشمول المالي .</p>	<p>5. بناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتطوير التحالفات الداعمة للشمول المالي والتحول الرقمي</p>



# المحور الخامس التحول الرقمي

المبادرات والاهداف التشغيلية	الهدف العام
<p>1. إنشاء مركز وطني للتعافي من الكوارث (درء الكوارث) واستمرارية الأعمال للجهاز المصرفي.</p> <p>2. توسيع شبكة مراكز البيانات، وتحسين البيئة التقنية لاستيعاب الأنظمة الذكية وتحليل البيانات الضخمة.</p> <p>3. تعزيز البيئة الرقمية للقطاع المالي بتطوير البنى الأساسية للمدفوعات والخدمات الرقمية، بالتركيز على الحلول الإلكترونية.</p> <p>4. ربط جميع الإدارات والفروع والجهات ذات الصلة بشبكة مؤمنة عالية السرعة داخل البنك المركزي.</p> <p>5. إطلاق مشروع التحول إلى الحوسبة السحابية الهجينة (العامة والخاصة) لتقليل تكاليف التشغيل.</p>	<p>1. تطوير البنية التحتية الرقمية.</p>
<p>1. البدء في تبسيط العمليات، وتحسين البنية التحتية التقنية، وتقليل الوقت المستغرق في معالجة المعاملات لضمان تكامل الأنظمة وتقديم خدمات دفع موثوقة وسريعة.</p> <p>2. توفير خيارات دفع آمنة وفعالة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأسر، الشركات، والمجتمعات والأفراد بمختلف فئاتهم ومستوياتهم، لتعزيز الشمول المالي وتقليل الفجوات في الوصول إلى الخدمات المالية.</p> <p>3. تعزيز تكامل أنظمة الدفع الوطنية مع منظومة الدفع الإقليمية والدولية كنظام بني Buna، نظام الكوميسا (REPSS) ونظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا (PAPSS).</p> <p>4. تطوير وتعزيز بيئة الابتكار في نظام المدفوعات الوطني ، وتأسيس مختبر (منصة تفاعلية) للابتكار الرقمي المالي لدعم الأفكار التقنية الناشئة في المجالين المالي والمصرفي ، وإطلاق برنامج دعم للشركات الناشئة في التقنيات المالية بالتعاون مع القطاع المصرفي.</p> <p>5. تعزيز الامتثال لأنظمة الدفع للقوانين واللوائح المحلية والدولية لتعزيز الثقة والمصداقية في النظام المالي. وذلك ضمان الامتثال المستمر والحفاظ على نزاهة واستقرار النظام المالي.</p>	<p>2. تعزيز سلامة وكفاءة البنية التحتية لنظم المدفوعات ودعم الابتكار المالي</p>

<p>1. إصدار إطار للأمن السيبراني متوافق مع المعايير الدولية مثلًا (ISO 27001) (المعيار الدولي الرئيسي لإدارة أمن المعلومات).</p> <p>2. التدريب والتوعية بالأمن السيبراني، وإعداد برنامج توعية للموظفين حول الأمن الرقمي.</p> <p>3. تطبيق نظام اختبارات الاختراق الدورية وتقييم المخاطر السيبرانية.</p> <p>4. تفعيل نظام إدارة الهوية والصلاحيات بالبنك المركزي.</p> <p>5. تعزيز حماية المستهلك المالي الرقمي وتقليل مخاطر الاحتيال، مع زيادة الثقة في القنوات الرقمية، وتنفيذ حملات توعية حول مخاطر الاحتيال المالي والأمن الرقمي.</p>	<p>3. تعزيز الحوكمة والأمن السيبراني</p>
<p>1. ربط الأنظمة المصرفية داخل البنك المركزي .</p> <p>2. أتمتة العمليات الداخلية الأساسية (التقارير، وإدارة المشاريع، أنظمة الأداء).</p> <p>3. إطلاق منصة إلكترونية موحدة لإدارة إجراءات البنك المركزي، والتحول الكامل نحو التوقيع الرقمي والمستندات الإلكترونية القانونية.</p> <p>4. إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي (النسخة الخاصة بالبنك المركزي) في تحليل البيانات التشغيلية لتحسين كفاءة الأداء.</p> <p>5. إدخال نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) Enterprise Resource Planning ، الموحد لربط الموارد البشرية، المالية، اللوجستية، والمعلوماتية في منصة واحدة، مع تفعيل آلية المراجعة الإلكترونية.</p>	<p>4. تعزيز الرقمنة التشغيلية</p>
<p>1. تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي شامل للتحويل الرقمي لجميع العاملين لإعداد كوادر داخلية قادرة على قيادة المشاريع "قادة التحويل الرقمي".</p> <p>2. تطوير بوابة تعليم إلكتروني داخلية لتحديث المهارات التقنية باستمرار (منصة التحويل الرقمي).</p> <p>3. إطلاق حملات تواصل داخلي لتعزيز ثقافة الابتكار الرقمي والانفتاح على التقنيات الحديثة.</p> <p>4. تضمين مؤشرات التحويل الرقمي في تقييم الأداء المؤسسي.</p> <p>5. تضمين مؤشرات التحويل الرقمي في تقييم الأداء الفردي.</p>	<p>5. بناء القدرات الرقمية والثقافة المؤسسية الداعمة للتحويل</p>



# المحور السادس إصلاح المؤسسات المالية

المبادرات والاهداف التشغيلية	الهدف العام
<p>1. تحديث القوانين واللوائح والضوابط المنظمة للعمل المصرفي والمالي بما يتماشى مع المعايير الدولية.</p> <p>2. تقييم المصارف والمؤسسات المالية والتأكد من التزامها وكفاءتها وضمن استمراريتهما، بما يعزز الاستقرار المالي.</p> <p>3. تقوية رؤوس أموال المصارف ببناء احتياطات إضافية بصورة تدريجية لمواجهة الأزمات.</p> <p>4. تعزيز الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية.</p> <p>5. تفعيل الدور الرقابي لفروع بنك السودان المركزي.</p>	<p>1. تحقيق السلامة المصرفية والمالية، وتفعيل الدور الرقابي لفروع بنك السودان المركزي</p>
<p>1. الاستمرار في برنامج إعادة الهيكلة للمصارف والمؤسسات المالية ، وذلك بالإشراف على تطبيق الدمج أو إعادة الرسملة أو التصفية المنظمة، وتحفيز اندماجات مصرفية ومالية استراتيجية عبر حوافز تنظيمية لخلق كيانات مالية أكثر متانة.</p> <p>2. تصميم برامج إطفاء للديون الهالكة تراعي ظروف المصارف والمؤسسات المالية بما يحفظ الثقة المصرفية.</p> <p>3. ضمان السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية من خلال متابعة التزامها ببرنامج إعادة الهيكلة.</p> <p>4. إعادة تصميم نماذج الأعمال المصرفية والمالية ، لتكون أكثر تنوعاً ومرونة وتستجيب لمتطلبات التحول الرقمي والشمول المالي.</p> <p>5. إصدار الضوابط والموجهات الخاصة بتطبيق المعايير العالمية ، بما يدعم جهود الإصلاح.</p>	<p>2. إعادة هيكلة المصارف والمؤسسات المالية</p>
<p>1. إصدار وتحديث دليل الحوكمة (الضبط المؤسسي) للمصارف والمؤسسات المالية وفق المعايير الدولية.</p> <p>2. إصدار لائحة شاملة للرقابة الاحترافية الكلية لتتواءم مع متطلبات التحول الرقمي.</p> <p>3. استكمال تطبيق نظام الرقابة المبنية على المخاطر (RBS) بكافة المصارف والمؤسسات المالية، وفق برنامج زمني محدد، لتحقيق الاستقرار المالي.</p> <p>4. إنشاء قاعدة بيانات مركزية لأعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين لتقييم الملاءمة المهنية، بالمصارف والمؤسسات المالية.</p> <p>5. إطلاق برامج تدريب إلزامية للقيادات المصرفية والمالية ، حول الحوكمة وإدارة تضارب المصالح والمسؤولية الأخلاقية، وإلزام أي عضو مجلس إدارة بالخضوع لبرنامج تعريفي قبل البدء في مهامه.</p>	<p>3. تعزيز الحوكمة بالمصارف والمؤسسات المالية، والعمل وفق السياسات الاحترافية الكلية والرقابة المبنية على المخاطر</p>

<p>1. تحسين الإطار التنظيمي والرقابي لحماية المستهلك المالي وتعزيز الشفافية في الخدمات المصرفية</p> <p>2. توفير أنظمة الحماية للمصارف وجمهور المتعاملين.</p> <p>3. تعزيز قنوات التواصل مع العملاء ، ورفع كفاءة منظومة معالجة الشكاوى وإشراك أصحاب المصلحة في عمليات التطوير والتحسين المستمر.</p> <p>4. رفع مستوى الوعي المالي والثقة المصرفية لدى الجمهور.</p> <p>5. تعزيز تطوير البنوك الرقمية ، ودعم الابتكار المالي وتشجيع الحلول الرقمية عبر التكنولوجيا المالية.</p>	<p>4. استعادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي السوداني عبر حماية حقوق المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية وتطوير الخدمات المصرفية والمالية الرقمية.</p>
<p>1. موامة التشريعات المصرفية والمالية مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>2. رفع مستوى الامتثال الوطني لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتطبيق ضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.</p> <p>3. إلزام المصارف والمؤسسات المالية باستخدام أنظمة تقنية فعالة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحة انتشار التسليح.</p> <p>4. دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في عمليات الكشف عن عمليات غسل الأموال.</p> <p>5. استخدام الهوية الوطنية الرقمية للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب ومكافحة انتشار التسليح.</p>	<p>5. تعزيز جهود وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</p>